

Distr.: General
18 July 2007
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٤٠ (٢٠٠٧)، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة في نيبال. وقد أنشئت البعثة استجابة للطلب الرسمي المقدم من حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) للحصول على دعم من الأمم المتحدة لعملية السلام، وهي بعثة سياسية خاصة مناط بها رصد إدارة أسلحة الحزب والجيش النيبالي وأفرادهما المسلحين، والمساعدة في رصد ترتيبات وقف إطلاق النار، وتقديم الدعم التقني اللازم لانتخاب جمعية تأسيسية في جو من الحرية والنزاهة، وتوفير فريق مصغر من مراقبي الانتخابات.

٢ - ويقدم هذا التقرير استعراضا للتقدم المحرز في عملية السلام وتنفيذ البعثة للولاية المنوطة بها، منذ تقديم تقريره المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ (S/2007/235) إلى المجلس، كما يشتمل على تقييم للتحديات المستمرة التي تواجه نيبال في سعيها نحو إحداث تحول تاريخي فيها.

ثانيا - التقدم المحرز في عملية السلام

٣ - كما أوضحت في تقريره السابق، فقد حققت عملية السلام إنجازات كبيرة، بما في ذلك في فترة الأشهر الثلاثة التي أعقبت إنشاء البعثة. وكان من بين الإنجازات الرئيسية إصدار دستور مؤقت وتشكيل مجلس تشريعي مؤقت وحكومة مؤقتة يضم أعضاء ووزراء ماويين. ولكن العملية قد اصطدمت في أثناء تلك الفترة وحتى الآن بتحديات كبيرة. ففي النصف الثاني من شهر نيسان/أبريل، أصبح من الواضح أنه لا بد من تأجيل انتخابات الجمعية



التأسيسية التي كان من المقرر وفقا للدستور المؤقت أن تجرى في منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ويعزى هذا بدرجة كبيرة إلى الصعوبات التي واجهها تحالف الأحزاب الثمانية الحاكم في التوصل إلى اتفاق بشأن الإطار الانتخابي وبشأن التشريع اللازم في هذا الصدد. وفي ١٢ نيسان/أبريل، ذكرت اللجنة الانتخابية أنه لا يمكن إجراء الانتخابات إلا بعد مرور ما لا يقل عن ١١٠ أيام على إقرار جميع التشريعات المتصلة بها، وبذلك يكون من المستحيل عقد الانتخابات في شهر حزيران/يونيه، ويصبح من الضروري فعليا تأجيلها إلى ما بعد فصل الرياح الموسمية الذي يمتد من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر. كما وجهت اللجنة الانتخابية الانتباه أيضا إلى ضرورة تهيئة الأوضاع الأمنية الملائمة لإجراء الانتخابات والاتفاق السياسي على كفالة حصول الجماعات التي دأبت العادة على تهميشها على تمثيل كاف في العملية الانتخابية. وقد أدى ذلك الإعلان إلى تعطيل العملية السياسية لبعض الوقت، حيث أبدت بعض الأحزاب عزوفا عن التسليم على الملاء بأنه لم يعد من العملي إجراء انتخابات لها مصداقيتها في شهر حزيران/يونيه. كما أدى هذا إلى تبادل الاتهامات داخل الائتلاف الحاكم الذي يضم ثمانية أحزاب بشأن المسؤولية عن عدم إجراء الانتخابات خلال الفترة المتفق عليها.

٤ - ظلت الحالة مضطربة إلى حد كبير في سهول نيبال الجنوبية، بمنطقة تيراي، في أعقاب حركة الاحتجاجات التي اتسمت بالعنف أحيانا واستمرت من شهر كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٧، ولا سيما بعد مقتل ٢٧ من الماويين في غوار على أيدي أنصار منتدى حقوق شعب الماديسي في ٢١ آذار/مارس والاشتباكات التي وقعت قبل ذلك بين المتظاهرين من الماديسي والشرطة. وظلت الحالة الأمنية في إقليم تيراي مضطربة للغاية، والجهود المبذولة للنهوض باستتباب القانون والنظام في هذه المنطقة متعثرة على أفضل الفروض. وما زالت الاشتباكات تتواتر في تيراي بين النشطاء الماويين والماديسي وهم يتنافسون على مكان لهم في الساحة السياسية. وتواصل عدة مجموعات انفصالية مسلحة في تيراي، من بينها ثلاثة فصائل من الجانتانتريك تيراي موكتي مورتشا، ونمور الماديسي، وصال تيراي، تحديها للماويين وللحكومة على السواء. وقتل ثمانية من عناصر الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) في شهر حزيران/يونيه وأوائل تموز/يوليه، في حوادث كان يدعى المسؤولية عنها في كثير من الأحيان فصائل أو آخر من فصائل الجانتانتريك تيراي موكتي مورتشا. وقد ازداد الخوف بين صفوف البهاديين (سكان التلال الأصليين) في تيراي، ولاذت بعض أسر البهاديين بالفرار من ديارها إلى مناطق أكثر أمانا، أو أكرهت على ذلك هربا من جماعات الماديسي المسلحة. وما زال القلق قائما من احتمال اندلاع المزيد من أعمال العنف الطائفي على نطاق واسع.

٥ - ولم يدر حوار يُذكر بين الحكومة ومنتدى حقوق شعب الماديسي خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو. علاوة على ذلك، بدأ المشرعون الماديسي الأعضاء في المجلس التشريعي المؤقت يعملون على تعطيل سير الإجراءات البرلمانية بدءاً من ١٨ نيسان/أبريل فصاعداً، تعبيرا عن استيائهم من التوصيات التي أصدرتها لجنة تحديد الدوائر الانتخابية بشأن ترسيم حدود الدوائر الجديدة في منطقة تيراي. وقد أدت تلك الأعمال التي اشترك فيها مشرعون ماويون ومشرعون آخرون إلى مزيد من التأخير في إصدار التعديلات الدستورية والتشريعات الانتخابية اللازمة.

٦ - وكرد فعل على عمليات تخويف المواطنين الباهادين والتنازلات التي تم، أو يحتمل، تقديمها لجماعات الماديسي، ظهرت في المناطق الشمالية من منطقة تيراي الوسطى جماعة باهادية جديدة، هي تشوري بهاوار إكتا ساماج، لتطالب بإنشاء ولاية اتحادية تشورية تضم بعضاً من أغنى مناطق تيراي بالموارد. وتزعمت هذه الجماعة في أواخر نيسان/أبريل سلسلة من مظاهرات الاحتجاج قامت خلالها بسد منافذ الطرق الرئيسية.

٧ - ووقعت بعض الاضطرابات أيضاً في غربي تيراي، وهي منطقة تتركز فيها طائفة من الشعوب الأصلية هي طائفة الثارو. والكثيرون من أبناء تلك الطائفة يعانون من الفقر المدقع ولا يمتلكون أي أراضٍ، نتيجة لتعرضهم لممارسات السخرة (الكامايا). وبالرغم من حظر تلك الممارسات في عام ٢٠٠٠، فإن الكثير من العمال سبق لهم العمل بالسخرة لا يزالون شبه مشردين، الأمر الذي دفعهم إلى استقطن الممتلكات الحكومية. وفي أعقاب القرار الذي اتخذته الحكومة بنشر قوة الشرطة المسلحة في المناطق الحدودية للسيطرة على الجريمة عبر الحدود، أدت محاولة قامت بها القوة لإجلاء بعض من أسر العاملين بالسخرة كانت تستقطن الممتلكات الحكومية إلى نشوب اشتباكات بدأت في ١ أيار/مايو، وشاركت فيها رابطة الشباب الشيوعي الماوية وإحدى جماعات الثارو. وهاجم المتظاهرون مكاتب الإدارة المحلية للمقاطعات في عدة مقاطعات غربية، واعتدوا على الموظفين الحكوميين وقاموا بإحراق الممتلكات.

٨ - وتثير القضايا المتصلة بالأراضي جدلاً شديداً ومن المنتظر أن تظل كذلك. فقد التزمت الأطراف بموجب اتفاق السلام الشامل بإعادة المباني والأراضي وغير ذلك من الممتلكات الحكومية والعامة والخاصة، فضلاً عن اعتماد برنامج للإصلاح الزراعي وتمليك الأراضي للطبقات المحرومة اجتماعياً واقتصادياً، بما فيها المستقطنون الذين لا يملكون أرضاً، والعاملون بالسخرة، والفلاحون الرعويون. بيد أن عناصر الماويين المحلية قد أبدت في عدة مناسبات مقاومة لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها القيادة الماوية علناً بشأن إعادة الممتلكات

التي استولت عليها، بل وقامت تلك العناصر بالاستيلاء على ممتلكات إضافية. وأوضح حزب المؤتمر النيبالي أن وفاء الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) بهذه الالتزامات يمثل أحد الاهتمامات المحورية في عملية السلام.

٩ - وقد وجه انتقاد شديد لرابطة الشباب الشيوعي خلال هذه الفترة من الأحزاب السبعة الأخرى في الائتلاف الحاكم ومن كثير من جماعات المجتمع المدني. وبينما يصبر الماويون على أن الرابطة لا تنخرط إلا في الأنشطة السياسية والمدنية السلمية، وتقديم المساعدة في عمليات إنفاذ القانون، يتهم آخرون هذه الجماعة بالعمل أساساً كمليشيا تضطلع بأنشطة شبيهة بأعمال الشرطة وموازية لها، كما تنشر الخوف منها على نطاق واسع، ويشيرون إلى أن بعض قادة الجيش الماوي السابقين يحتلون مراكز قيادية بالرابطة. وقد وثق مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيبال أعمال العنف والتخويف المتكررة التي ترتكبها الرابطة، والتي تغطي على أنشطتها المشروعة. وفي الوقت ذاته، لاحظت المفوضية أنه لا بد من معالجة الانتقادات الموجهة من الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) بشأن تقاعس الشرطة عن مواجهة الجريمة والفساد وعن إقرار القانون والنظام، وهي انتقادات تعكس شواغل واسعة لدى السكان جميعاً.

١٠ - وأدى أيضاً انعدام التقدم بشأن مجموعة واسعة من المسائل إلى إعاقه البعثة عن رصد الجيش الماوي وفقاً للاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين. ولم توافق قيادة الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) على شروع البعثة في المرحلة الثانية من تسجيل أفراد الحزب، التي تستلزم التحقق من عمر المسجلين في المرحلة الأولى وتاريخ تجنيدهم، إلى أن يتم الاتفاق مع الحكومة على المسائل الأخرى. ولهذه المرحلة من مراحل تنفيذ الاتفاق أهمية حاسمة، ولا سيما فيما يتعلق بالالتزام بتسريح من تقل أعمارهم عن ١٨ سنة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، والتأكد من أن جميع الباقين في مواقع التجميع قد جندوا في الجيش الماوي قبل ذلك التاريخ. وأصر الحزب الشيوعي على أن تبرز الحكومة أولاً تقدماً في تحسين أحوال تلك المواقع. فلا زال سوء الأوضاع في مواقع التجميع مثار قلق مستمر، وخاصة في أثناء الأمطار الموسمية، بل إن الظروف الجوية السابقة لتلك الأمطار قد دفعت الأفراد إلى ترك تلك المواقع التماساً للمأوى المؤقت في القرى القريبة. وربط الحزب الشيوعي أيضاً بدء عمليات التحقق بدفع الحكومة بدلات للأفراد في مواقع التجميع، وإنشاء اللجنة الخاصة المتوخاة في المادة ١٤٦ من الدستور المؤقت، للإشراف على مقاتلي الجيش الماوي وإدماجهم وإعادة تأهيلهم.

١١ - وقد تحقق في أواخر أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيه تقدم كبير فيما يتصل باستعداد الأحزاب الثمانية والحكومة المؤقتة لإنهاء الجمود السياسي ومعالجة المشاكل التي لم يبت فيها بعد على جبهات عديدة. ففي ٣١ أيار/مايو، اجتمعت الأحزاب الثمانية للمرة الأولى منذ منتصف نيسان/أبريل، واتفقت على إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في موعد أقصاه منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وعولجت الشكاوى الرئيسية للمشرعين الماديسي من خلال إنشاء لجنة قضائية للتحقيق في أعمال العنف التي ارتكبت في أثناء حركة الماديسي، ومن خلال الاتفاق على استعراض التوصيات التي أصدرتها لجنة تحديد الدوائر الانتخابية بشأن حدود الدوائر الانتخابية. ونتيجة لذلك، أنهى المشرعون الماديس الحملة التي اضطلعوا بها لتعطيل أعمال البرلمان. واتفقت الأحزاب الثمانية على مجموعة من التعديلات الخاصة بالدستور المؤقت، من ضمنها أحكام جديدة تخول المجلس التشريعي المؤقت بأغلبية الثلثين سلطة إلغاء الملكية، إذا رئي أن الملك يتآمر ضد الانتخابات، وكذلك عزل رئيس الوزراء إذا نال ذلك الإجراء ثلثي الأصوات. وقد أجاز المجلس التشريعي المؤقت هذه التعديلات في ١٣ حزيران/يونيه.

١٢ - ومن التطورات الإيجابية التي طرأت في شهر حزيران/يونيه، بدء الحوار الرسمي بين الحكومة ومنتدى حقوق شعب الماديسي. فقد عقدت محادثات مبدئية في مدينة جاناكبور بتيراي في ١ حزيران/يونيه، وتوصل الجانبان من خلالها إلى اتفاق بشأن عدد من القضايا. ولكن تركت بعض المطالب الرئيسية المقدمة من المنتدى لمناقشات أخرى. وعلى نفس الغرار، فتحت الحكومة من جديد باب المحادثات مع الاتحاد النيبالي للقوميات الأصلية الذي يمثل جماعات الجانجاني. وقد طالب الاتحاد بأن تراعى الحصص التناسبية مراعاة تامة في انتخابات الجمعية التأسيسية، كما طالب بضمانات تكفل التمثيل لكافة الجماعات العرقية. ولم يغلق بعد باب المحادثات مع هاتين الهيئتين أو مع جماعة تشوري بهاوار إكتا ساماج. وقد أعرب ممثلو الجماعات التي دأبت العادة على تمثيلها عن قلقهم بشأن خطى هذه المحادثات واستعداد الحكومة للوفاء بالالتزامات التي صدرت بالفعل.

١٣ - وفي ١٤ حزيران/يونيه، أصدر المجلس التشريعي المؤقت التشريع الانتخابي الرئيسي، وهو قانون انتخابات أعضاء الجمعية التأسيسية. ويبقى هذا القانون على النظام المختلط الذي كان قد أدرج من قبل في الدستور المؤقت، والذي يجري بموجبه انتخاب ٤٨٠ عضواً من خلال سباقين انتخابيين منفصلين وإن كانا يتزامنان مع بعضهما البعض. ويقسم البلد في أحد السباقين إلى ٢٤٠ دائرة انتخابية يقوم الناخبون في كل منها بانتخاب ممثل واحد على أساس أغلبية الأصوات البسيطة (النظام الانتخابي القائم على أساس "الفائز بأغلبية الأصوات"). أما في السباق الثاني، فتفوز الأحزاب بحصة قدرها ٢٤٠ مقعداً إضافياً

بالتناسب مع حصة كل منها من الأصوات على صعيد البلد برمته (نظام التمثيل المتناسب). ويعين ١٧ عضواً إضافياً عن طريق الحكومة المؤقتة، وبذلك تتألف الجمعية التأسيسية من ٤٩٧ عضواً. ويجوز للمرشحين المستقلين دخول سباق الدوائر الانتخابية وليس سباق التمثيل التناسبي. وتختار الأحزاب في سباق التمثيل التناسبي مرشحيها الفائزين بعد الإعلان عن النتائج، ويحدد نظام معقد للحصص النسبة التي يتعين بها على كل حزب أن يضم أعضاء من الجماعات المهمشة عند تسمية مرشحيه وعند الاختيار النهائي لمرشحيه الفائزين. ومن الجماعات التي ينبغي أن يكون لها تمثيل في هذا العملية الماديستي والداليت والطوائف والجماعات العرقية المهمشة والمنتجون لمقاطعات ذات مؤشرات إنمائية منخفضة للغاية. ولا بد أن تشكل النساء نصف مرشحي كل حزب في سباق التمثيل التناسبي وما لا يقل عن ثلث جميع المرشحين الذين يقترحهم حزب من الأحزاب لكلا السباقين معاً. ومن غير الواضح ما إذا كانت هذه الصيغة ستحظى بدعم واسع من الطوائف المهمشة، التي تطالب بشدة باتباع نظام يقوم على مراعاة الحصص التناسبية مراعاة تامة؛ ولا غنى من أجل الحصول على هذا الدعم من كفالة تشغيل نظام الحصص هذا على نحو ملزم يتسم بالإنصاف والشفافية. وبعد إجراء مشاورات مع اللجنة الانتخابية، أعلنت الحكومة المؤقتة في ٢٤ حزيران/يونيه أن تاريخ الانتخابات سيكون ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

١٤ - وقد أدى الاتفاق الذي توصلت إليه الأحزاب الثمانية في ٣١ أيار/مايو والمناقشات التي أجريت فيما يتصل بهذا الشأن إلى تهيئة مناخ موات بصورة أكبر لتجديد الجهود المبذولة بشأن المسائل المتصلة بمواقع التجميع. وقامت الحكومة بصرف أموال لتشييد أماكن أفضل لإيواء الأفراد المقيمين في مخيمات والبالغ عددهم ١٥ ٠٠٠ فرد. واتفق أيضاً على تقديم بدل قدره ٣ ٠٠٠ روبية شهرياً لكل شخص في مواقع التجميع، وسلمت الشريحة الأولى من هذه المدفوعات إلى كبير الوزراء الماويين. ووافقت القيادة الماوية على أن تمضي في تنفيذ المرحلة الثانية للبعثة المتعلقة بالتسجيل والتحقق، التي تقرر عندئذ أن تبدأ في ١٤ حزيران/يونيه. وأدى تعرض الماويين في تيراوي لسلسلة من عمليات القتل على أيدي جماعات الماديستي إلى تأجيل ذلك التنفيذ لفترة قصيرة أخرى. وبدأت عمليات التحقق في أول مواقع التجميع الماوية الرئيسية في ١٩ حزيران/يونيه، واكتملت هذه العمليات في ٢٦ حزيران/يونيه، وعرضت النتائج على القيادة الماوية. وقد تأخر البدء في عمليات التحقق في الموقع الثاني بسبب المناقشات التي دارت مع القيادة الماوية بشأن النتائج وإنفاذها، وبشأن تسوية المنازعات المتعلقة بالأشخاص الذين حكم بعدم أحقيتهم. وحثت البعثة الماويين وشركاءهم في الحكومة المؤقتة على التوصل إلى فهم واضح بشأن المدفوعات وغير ذلك من الوسائل الممكن استخدامها مع الأشخاص الذين يتقرر تسريحهم بعد الحكم بعدم أحقيتهم.

ثالثاً - تعزيز بعثة الأمم المتحدة في نيبال

١٥ - في أعقاب موافقة الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٨/٦١ على ميزانية البعثة لعام ٢٠٠٧، البالغة ٨٨ ٨٢٢ ٠٠٠ دولار، بادرت البعثة على وجه السرعة بتوسيع نطاق عملياتها. وبالنظر إلى أنها بعثة سياسية ذات تركيز محدد ومدة محدودة، فقد بذلت جهوداً للتسريع بإجراءات التعيين والإجراءات المتعلقة بشؤون الموظفين. من أجل تزويد البعثة بالموظفين على نحو يكفل لها الفعالية في مواجهة تطورات الأحداث السياسية. غير أن القواعد واللوائح القائمة فيما يتصل بالموظفين والتعيين وتفويض السلطة لا تتيح بسهولة بدء العمل بالسرعة المطلوبة في بعثة قصيرة المدة، من قبيل بعثة الأمم المتحدة في نيبال. وقد ساعدت البعثة موظفاً معنياً بأفضل الممارسات في تحليل الكيفية التي يمكن بها للدروس المستفادة من تجربتها أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على إجراءات بدء العمل في البعثات التي تنشأ مستقبلاً.

١٦ - وفي ٩ تموز/يوليه، بلغ عدد الموظفين الذين تسلموا مهام وظائفهم من بين الموظفين المقرر الاستعانة بهم والبالغ عددهم ٧٣. ١ موظفاً، ٥٧٠ موظفين. وكانت الفئة الوحيدة من الموظفين الذين لم تسع البعثة إلى تعيينهم بأسرع وقت ممكن هي فئة متطوعي الأمم المتحدة، البالغ عددهم ١٦٧ فرداً والمعتزم إيفادهم للعمل كمستشارين للشؤون الانتخابية في المقاطعات، إلى جانب الموظفين المحليين الذين سيوفرون الدعم لهم. وقد أُرجئ نشر هؤلاء الأفراد إلى حين البت في الموعد الجديد للانتخابات، ولكن يجري الآن العمل على تعيينهم. وهناك ٩٢ امرأة (٢٧ في المائة) من بين الموظفين المدنيين البالغ عددهم ٣٥٧ موظفاً. ويتبين من تقسيم هذا الرقم بمزيد من التفصيل أن نسبة الإناث في المجالات الفنية تبلغ ٣٧ في المائة من الموظفين المدنيين الدوليين، فيما تبلغ نسبتهن في الإدارة ١٧ في المائة. ولا يزيد عدد النساء من بين مراقبي الأسلحة البالغ عددهم ١٥٠ مراقباً على ١٢ امرأة، على الرغم من المناشدات التي وجهتها الدول الأعضاء لتسمية مرشحات في هذا المجال. ويجري إيلاء تركيز خاص لكفالة التنوع الذي تتسم به نيبال في تشكيل الموظفين الوطنيين، إذ تبذل جهود نشطة لتعيين أفراد من الطوائف التي دأبت العادة على تهيمشها.

١٧ - وقد بلغت المفاوضات الجارية مع حكومة نيبال بشأن اتفاق مركز البعثة مرحلة متقدمة، والأمل معقود على أن يجري توقيع الاتفاق في المستقبل القريب. وقامت الحكومة بتوفير مرافق في كاتماندو وبعض المواقع الإقليمية، كما قدمت دعماً ممتازاً في تسهيل نقل السلع والأفراد لدى وصولهم إلى نيبال. وفي منتصف حزيران/يونيه، نقل مقر البعثة إلى مرافق وفرقتها الحكومة في مركز بيرندرا الدولي للمؤتمرات في كاتماندو. وبدأ العمل في

المكاتب الإقليمية في نيبالغونج، وبيرات ناغار، وبوخاري، حيث تم شغل بعض أجزائها؛ ومن المتوقع أن يبدأ العمل في المكتب القائم فيه ضاناغاضي بحلول منتصف تموز/يوليه. وأود أن أعرب عن امتناني لاستمرار حكومة نيبال في تعاونها الممتاز مع البعثة.

رابعاً - أنشطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال

ألف - رصد الأسلحة

١٨ - استمرت عملية الرصد على مدار الساعة طوال الفترة المشمولة بالتقرير في مناطق تخزين الأسلحة بجميع مواقع التجميع السبعة التابعة للجيش الماوي. ومازال مراقبو البعثة وأفراد الجيش الماوي يواجهون ظروفًا شاقة في مواقع التجميع، غير أن تلك الظروف قد تحسنت مؤخراً مع توفير المكاتب المسبقة الصنع، ومرافق الاغتسال، وخيام المكاتب، والمولدات الكهربائية التي تعمل بالديزل. كما يعتبر نظام الاتصالات مرضياً. وتؤثر ظروف الرياح الموسمية السائدة حالياً على عمليات المراقبة، إذ تعطى الأولوية لكفالة سلامة المراقبين وأمنهم برغم بدء هطول الأمطار الموسمية الغزيرة. ويجري التخطيط لحالات الطوارئ وتشديد مخازن في كل من مواقع التجميع الرئيسية كي تستخدم إذا تعذرت إمكانية الوصول بسبب الفيضانات أو غيرها من الظواهر الجوية العنيفة.

١٩ - وقدت أتاححت الزيادة الكبيرة التي طرأت على عدد الأفراد والمعدات الإمكانية لمدا نطاق عمليات المراقبة إلى خارج مواقع التجميع الرئيسية. إذ يجري تسيير دوريات للتفتيش على كل من مواقع التجميع الفرعية الماوية وثكنات الجيش النيبالي على جميع المستويات. ويجري الاضطلاع باتصالات بناءً مع القادة، كما تمكن المراقبون من توسيع نطاق دورياتهم بحيث يضطلعون بزيارة المسؤولين الحكوميين المحليين والمنظمات غير الحكومية والمواقع الميدانية التابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى الأفرقة الموجودة في مواقع التجميع الماوية الرئيسية، قام كل قطاع بتشكيل أفرقة متنقلة للقيام بدوريات عامة والتحقيق في الحوادث. وفي ٥ تموز/يوليه، بلغ عدد التحقيقات التي أجرت وقدمت تقارير عنها إلى اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد المشتركة ٣٣ تحقيقاً. وتواصل لجنة التنسيق اجتماعاتها بصفة منتظمة، إذ تجتمع مرتين أسبوعياً برئاسة كبير مراقبي الأسلحة، في مناخ من التعاون الطيب بين الجيش النيبالي والجيش الماوي، وبين كل من هذين الجيشين والبعثة.

٢٠ - وبدأت أفرقة الرصد المشتركة المؤلفة من أحد مراقبي الأمم المتحدة ومراقب من الجيش الماوي وآخر من الجيش النيبالي عملها بعد فترة من التدريب والإعداد. وقد أوفدت الأفرقة العشرة جميعاً إلى القطاعات في مطلع شهر حزيران/يونيه، حيث خصص فريقان لكل

قطاع. ويشكل ذلك خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة لعمليات الرصد. ومن المأمول فيه أن تؤدي تلك الأفرقة المشتركة إلى توطيد إحساس كل من طرفي الاتفاق بامتلاكه لزاماً عملية السلام، وإلى المساهمة في بناء الثقة العامة. وكانت النتائج الأولية التي تحققت إيجابية، وسيعهد في الوقت المناسب إلى الأفرقة بمسؤوليات تتعلق بالتحقيق في الحوادث الأكثر تعقيداً.

٢١ - وقد تصدرت أعمال التمهيد للمرحلة الثانية لتسجيل أفراد الجيش الماوي والتحقق من بياناتهم عملية التخطيط والتحضير اللوجستي طوال هذه الفترة. وبمجرد أن أكد الحزب الشيوعي استعداده لبدء العملية، بعد تأخير طويل على الصعيد السياسي، تم إيفاد موظفي البعثة وموظفي البرنامج الإنمائي واليونيسيف الذين يشاركون في أعمال أفرقة التحقق إلى موقع التجميع الرئيسي في إيلا، حيث بدأت العملية في ١٩ حزيران/يونيه واکتملت في ٢٦ حزيران/يونيه. وسوف تعمل الأفرقة بالتعاقب في كل من مواقع التجميع الرئيسية السبعة، إذ تجري أعمال التحضير اللوجستي في موقع التجميع الرئيسي التالي فيما تكتمل العملية في الموقع السابق له. وسيتوقف حجم الوقت المطلوب لإتمام العملية على تعاون الجيش الماوي والإدارة المحلية، وكذلك على الأحوال الجوية والمعوقات التنفيذية.

٢٢ - وبوصول ٢٨ من مراقبي الأسلحة العسكريين المتقاعدين في أواخر حزيران/يونيه وفي أثناء تموز/يوليه، سيكتمل قوام مكتب رصد الأسلحة الذي يضم ١٨٦ فرداً. وقد تم تعيين خمسة من كبار الضباط العسكريين كقادة قطاعيين بعد فترة من التدريب والإلمام بالظروف السائدة. ويعمل اثنان من هؤلاء الضباط كضابطي اتصال أقدم في بوخاري وضانغاضي إلى أن يتم إنشاء قطاعيين جديدين.

باء - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٢٣ - تحت إشراف وحدة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة، قامت شركة أرمرغروب، وهي الشركة المتعاقد معها لمراقبة عمليات تخزين الأجهزة المتفجرة المرتجلة، بزيارة جميع مواقع التجميع الرئيسية السبعة، حيث تم جرد جميع الأصناف المخزنة وتقسيمها إلى فئتين، إما أصناف لا يعد تخزينها مأموناً (الفئة ١) أو أصناف لا خطر من تخزينها (الفئة ٢). وبالتزامن مع عملية الجرد، قامت شركة أرمرغروب أيضاً بتدريب عدد من مقاتلي الجيش الماوي (٧٤ رجلاً و ٣ نساء) على التعامل المأمون مع المتفجرات، وعلى إطفاء الحرائق، والأمان في ممارسات التدمير، والنهوض بعملية التخزين.

٢٤ - وأُحصيت أثناء الجرد كمية من المتفجرات المخزنة بلغ صافيها ٦ ٧٨٩ كيلوغراماً، وهي تضم نحو ٥٢ ٠٠٠ صنف مختلف من المتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة المرتجلة والمفجرات وأسلاك المفجرات وأصناف أخرى. وقد سلطت عملية

الجرد الضوء على الحالة السيئة التي توجد بها الأجهزة المتفجرة المرتجلة والمتفجرات السائبة. وقد أفادت شركة أرمورغروب بأن ما يزيد على ٩٠ في المائة من الأصناف يعد تخزينها غير مأمون (الفئة ١) وينبغي تدميرها بمجرد أن تسمح الظروف بذلك. وفي مطلع شهر تموز/يوليه، عرضت وحدة الإجراءات المتعلقة بالألغام النتائج التي انتهت إليها عملية الجرد على اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد التي وافقت على المضي قدماً في تدمير الأجهزة المتفجرة المرتجلة من الفئة ١ في مواقع التجميع المأوى. وتضطلع الأفرقة التابعة لشركة أرمورغروب بمهام التنسيق المطلوبة لتيسير عمليات التدمير في كل موقع، بما في ذلك التخفيف من المخاطر التي يتعرض لها الموقع، وتحضير موقع التدمير، والتنسيق مع الموظفين المأويين الرئيسيين.

٢٥ - وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وقع انفجار ضخم في واحد من المخيمات الفرعية يتصل بموقع التجميع الرئيسي ٧. ولم يتوصل التحقيق إلى وسيلة للتوفيق بصورة تامة ما بين التقارير المتباينة المتعلقة بسبب الحادث وبالمفجرات المتصلة به. ومن حسن الحظ أنه لم تقع فيما يبدو أي خسائر في الأرواح. وقد ذكر هذا الحادث باستمرار الخطر المرتبط بتخزين المتفجرات، كما أكد عدم الكشف في أثناء عملية الجرد عن جميع الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

٢٦ - وتم من خلال صندوق السلام التابع للأمم المتحدة تمديد عقد شركة أرمورغروب من أجل تلبية احتياجات الجيش النيبالي فيما يتصل بالتدريب على الإجراءات المتعلقة بالألغام، من أجل كفالة قدرته على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه. بموجب الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين. وسوف يغطي ذلك تكلفة الاستعانة بمدرّبين لتدريب وحدة إبطال الذخائر المتفجرة التابعة للواء الرابع عشر التابع للجيش النيبالي على إزالة الألغام يدوياً.

٢٧ - وبناء على توصية من البعثة، أُتخذ قرار في مجلس الوزراء بإنشاء هيئة وطنية لإجراءات المتعلقة بالألغام، على أن تتألف من لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات يُعهد إليها بمسؤولية السياسات الاستراتيجية، ومركز للإجراءات المتعلقة بالألغام يُعهد إليه بمسؤولية التنفيذ، وتتولى وزارة السلام والتعمير المسؤولية عن هذين الكيانين. وتجري وحدة الإجراءات المتعلقة بالألغام واليونيسيف اتصالات وثيقة مع وزارة السلام والتعمير وغيرها من الوزارات المعنية بشأن هيكل الهيئة الوطنية والأنشطة التي ستضطلع بها مستقبلاً. وسيلزم تقديم دعم إضافي لوضع برنامج وطني ستنشأ الحاجة إليه مع بدء ظهور الهيئة الوطنية إلى النور، وتواصل البعثة دعمها للجهود التي تبذلها الحكومة لإيجاد حلول للمشكلة الخطيرة التي تمثلها الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب.

جيم - دعم الانتخابات

٢٨ - يواصل مكتب المساعدة الانتخابية التابع للبعثة تقديم المساعدة والمشورة الفنية للجنة الانتخابية على جميع الأصعدة. فقد قدم المكتب المشورة فيما يتعلق بالتشريع المقترح، وشارك في صياغة مدونات السلوك، كما يعمل حالياً على وضع لوائح في إطار قانون انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية الذي أُجيز مؤخراً. وشارك مستشارو المكتب أيضاً في إعداد مواد التدريب وتنقيف الناحيين، ووضع خطة شاملة للوجيستيكيات من أجل توزيع المواد واسترجاعها، وفي صياغة توجيهات لوسائل الإعلام وإعداد صيغة لتبويب النتائج. كما قدم المكتب المشورة بشأن إنشاء مراكز مرجعية إقليمية تابعة للجنة الانتخابية في خمس مناطق، وسوف يضطلع، بالتعاون مع اللجنة، بتدريب موظفي تلك المراكز.

٢٩ - وبعد أن بتت الأحزاب الثمانية في موعد انتخابات الجمعية التأسيسية، طلبت البعثة، بالتشاور مع اللجنة الانتخابية وبموافقتها، إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة أن يشرع في تعيين مستشاري انتخابات المقاطعات. وستشمل مرحلة النشر الأولى ٤٨ متطوعاً دولياً من متطوعي الأمم المتحدة و ٢٤ متطوعاً وطنياً يتمركزون في ٢٨ مقاطعة يمكن لهم منها تغطية ٣١ مقاطعة إضافية. وبالتالي، سيتلقى ما مجموعه ٥٩ مقاطعة من مقاطعات نيبال البالغ عددها ٧٥ مقاطعة المساعدة والمشورة من مستشاري انتخابات المقاطعات التابعين للبعثة بدءاً من منتصف شهر تموز/يوليه؛ ومن المقرر أن يجري، في شهر أيلول/سبتمبر، عند نهاية فصل الأمطار الموسمية، إيفاد العدد المتبقي إلى المقاطعات الأصعب في الوصول إليها.

٣٠ - وقد بدأ فريق خبراء رصد الانتخابات المؤلف من خمسة أعضاء يرأسهم رفايل لوبيس - بينتور، أول تقييم يجريه في إطار عملية الرصد في نيبال، واستغرق التقييم عشرة أيام، في الفترة ما بين ١١ و ٢٥ حزيران/يونيه. وقد تشاور الفريق مع طائفة واسعة من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة بما في ذلك اللجنة الانتخابية، والحكومة، وأعضاء المجلس التشريعي المؤقت، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان، ووسائل الإعلام، وكذلك مع ممثلي الأوساط الدبلوماسية والجماعات المراقبة الدولية. وقدم الفريق إلى أول تقرير له، وقمت بإطلاع حكومة نيبال واللجنة الانتخابية على ذلك التقرير. ويقدم التقرير تقييماً للعملية الانتخابية استناداً إلى مؤشرات تدور حول المبادئ الديمقراطية الواردة في المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، وهي: الحق في انتخابات عامة دورية؛ وحق الجميع في الاقتراع على قدم المساواة، والحق في التقدم للوظائف العامة، والحق في التصويت عن طريق الاقتراع السري، بما يسمح بالتعبير الحر عن إرادة الشعب.

دال - الشؤون المدنية

٣١ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قام مكتب الشؤون المدنية بإعداد وإنفاذ خطة للتعيين، ودفع عجلة المناقشات مع مفوضية حقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة بشأن مجالات التنسيق الفنية. وقام المكتب أيضا بإصدار تقارير وتحليلات منتظمة تتعلق بالمسائل التي تؤثر على عملية السلام. وقد ركزت التقارير على العناصر الأساسية التالية التي تؤثر على تهيئة مناخ موات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وهي: ضعف أو غياب مؤسسات الدولة على صعيد المقاطعات وما أدناه، ظهور جماعات مسلحة مرتبطة بالمظالم الإقليمية المتصلة بالهوية، وفعالية المحاولات التي يبذلها قادة المجتمع المدني ومنظماته لتوسيع نطاق المشاركة في عملية السلام وتركيزه.

٣٢ - وما زالت حقوق الإنسان وسيادة القانون تمثل مجالات الاهتمام الأساسية للمنظمات الوطنية، ويشمل ذلك الإخفاق في معالجة المشكلة المتأصلة المتعلقة بالإفلات من العقاب، وفي تعزيز سيادة القانون من خلال النهوض بترتيبات الأمن العام. وبالإضافة إلى مداومة الاتصال بالجهات الفاعلة الوطنية ومفوضية حقوق الإنسان بشأن هذه القضايا، قام مكتب الشؤون المدنية بتيسير وتشجيع النقاش فيما بين المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة بشأن المسائل المتعلقة بالأمن العام. واستمر المكتب في التنسيق مع مفوضية حقوق الإنسان بشأن سلسلة من حلقات العمل تعقد في المقاطعات، ويقوم حاليا بإعداد اقتراح تفصيلي للتعاون العملي في الميدان بمجرد أن يكتمل إيفاد موظفيه.

٣٣ - واستمرت البعثة في الضغط من أجل إنشاء آلية وطنية مستقلة تتمتع بالمصداقية لرصد عملية السلام، ويمكن للبعثة تزويدها بالمساعدة وفقا للولاية المنوطة بها، وكذلك من أجل تعيين أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وتباحثت البعثة أيضا مع وزارة السلام والتعمير بشأن الخطط المتعلقة بلجان السلام الوطنية. ووافق مجلس الوزراء في أواخر حزيران/يونيه مبدئيا على إنشاء هيئة رصد رفيعة المستوى.

٣٤ - وواصل المكتب رسده للتطورات الناشئة في منطقة تيراي، وتقديم التقارير بصفة خاصة عن حركة حقوق الماديسي التي وصلت إلى ذروتها باندلاع أعمال العنف في إطار مظاهرات الاحتجاج التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٧. وفي أيار/مايو، اضطلع فريق تابع للمكتب ببعثة ميدانية موسعة في غرب تيراي أكدت وجود أنماط من الصراع المرتبط بالهوية تختلف عن تلك القائمة من وسط وشرق تيراي. وقام عقد المكتب، تمشيا مع منهجيته المقبلة، بعقد اجتماعات مع السلطات، بما في ذلك كبار موظفي المقاطعات، والأحزاب السياسية، والمنظمات، وجماعات الأقليات المحلية. واغتتم المكتب هذه الفرصة لتطوير منهجية

عمله المقبل في الميدان الذي سيركز فيه على الرصد الإقليمي من مقاطعة للأخرى في إطار مؤشرات أساسية (الحكم المحلي، والمجتمع المدني، والصراعات)، والقيام بأنشطة الاتصال مع السلطات المحلية، بالتنسيق مع مكتب مفوضية حقوق الإنسان والمكاتب الإقليمية التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٣٥ - وينخرط المكتب، الذي لم يوفد إليه مسبقاً أي عدد يذكر من الموظفين، في عمليات للتعين، وقد بلغ عدد موظفيه في ٦ تموز/يوليه أربعة موظفين دوليين وثمانية وطنيين من الفئة الفنية. ويجري حالياً تعيين منسقي الشؤون المدنية الإقليميين ومتطوعي الأمم المتحدة؛ الذين سيشاركون لدى وصولهم في برنامج للتدريب مدته عشرة أيام قبل إيفادهم إلى المناطق.

هاء - الشؤون السياسية

٣٦ - اضطلع عن كثب قسم الشؤون السياسية الذي اكتمل الآن ملاك موظفيه بتتبع خطى التقدم المحرز في عملية السلام بين الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) وتحالف الأحزاب السبعة المشاركة في الحكومة المؤقتة، والمناقشات الجارية بشأن إرساء نظام انتخابي أكثر استيعاباً للجميع من أجل انتخاب الجمعية التأسيسية، وتزايد نمو الجماعات الطائفية والمتشددة والإجرامية المستعدة للجوء إلى العنف من أجل تنفيذ برامجها. ومن الجدير بالملاحظة أن التحديات التي تواجه عملية السلام قد تزايد تعقيدها، كما أن العلاقات بين الحزب الشيوعي وشركائه الحكوميين لم تعد إلا جزءاً واحداً من نسيج أوسع من العلاقات والتفاعلات التي تدفع العملية السياسية ومن شأنها أن تحدد نتائجها.

٣٧ - ومن خلال التفاعل المنتظم مع جميع الأطراف المعنية، حث ممثلي الخاص على إيجاد وحدة فيما بين الأحزاب الثمانية، وشجع على ذلك. وحث ممثلي كذلك على بذل جهد متضافر لمعالجة شكاوى الجماعات التي دأبت العادة على تهميشها، وتحسين الظروف الأمنية على وجه السرعة، وتهيئة مناخ تتوافر من خلاله فسحة سياسية وافية للجميع كأساس لإنجاح انتخابات الجمعية التأسيسية، كما عمل على تحقيق تلك الأمور.

واو - الإعلام والإرشاد

٣٨ - ظلت وسائل الإعلام الوطنية في نيبال من الجهات الرئيسية التي يوجه إليها الاهتمام ضمن أعمال البعثة في مجال الإعلام. وقد ركزت الجهود في هذا الصدد، بصفة خاصة، على التوعية بعملية المرحلة الثانية لتسجيل أفراد الماوي في مواقع التجميع والتحقق من بياناتهم، والمسائل التي تثير القلق لدى البعثة فيما يتعلق بتهيئة مناخ موات لإجراء انتخابات الجمعية

التأسيسية على نحو يتسم بالحرية والتزاهة. وقد برزت في وسائل الإعلام الوطنية طوال الفترة المعنية تقارير عن الدعم الذي تقدمه البعثة لعملية السلام والشواغل المتصلة بهذه المسألة.

٣٩ - واستمرت وسائل الإعلام الدولية في تغطية عملية السلام في نيبال، وذلك بصفة رئيسية من خلال الأخبار المطبوعة التي تبثها وكالات الأنباء إلى جانب بعض التغطية من حين إلى آخر في الإذاعة والتلفزيون. واضطلع قسم الاتصالات والإعلام بتقديم إحاطات منتظمة، وتسهيل إجراء المقابلات، وتوفير الصور الفوتوغرافية وأفلام الفيديو اللازمة لوسائل الإعلام الدولية.

٤٠ - ومع القيام تدريجياً طوال الفترة المعنية بنشر موظفي الإعلام في مقر البعثة، ازداد العمل في إنتاج المواد التي تشمل مواد مطبوعة تدعم العمل الإرشادي، وسلسلة من البرامج الإذاعية القصيرة. وقامت أفرقة الإنتاج بتوثيق جميع مراحل عمل البعثة في مواقع التجميع المأوى، بما في ذلك عملية التحقق، والإجراءات المتعلقة بالألغام، والتعاون مع فرقة العمل المؤقتة، إلى جانب التعاون بين البعثة والجيش النيبالي. وجرى أيضاً توثيق الأنشطة المتعلقة بالمساعدة الانتخابية. وبدأت أعمال الإنتاج الرامية إلى الارتقاء بالموقع الشبكي للبعثة، كي يحل محل الموقع المؤقت الذي أنشئ في بداية عمل البعثة بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٤١ - وبدأت برامج الإرشاد في عدة مناطق، وتم التركيز فيها على المقاطعات الواقعة في تيراي وعلى الطوائف التي دأبت العادة على تهميشها. كما تم القيام بزيارات لمواقع التجميع من أجل التخطيط للقيام بأنشطة هناك.

٤٢ - وعمل قسم الاتصالات والإعلام بصورة وثيقة في أثناء هذه الفترة مع أفرقة الإعلام الأخرى التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري ولا سيما مفوضية حقوق الإنسان واليونيسيف ومركز الأمم المتحدة للإعلام، لكفالة وجود فهم واضح لولاية البعثة وأعمالها، وضمان اتساق الرسائل الصادرة عن منظومة الأمم المتحدة. وبحلول نهاية حزيران/يونيه، شارك ملاك موظفي الفريق التابع للقسم في المقر بكاثماندو على الاكتمال، كما تم إيفاد أول مجموعة من الموظفين الإقليميين إلى منطقة الغرب الأوسط.

زاي - السلامة والأمن

٤٣ - لم يطرأ أي تغير على المستوى العام لسلامة الموظفين وأمنهم. ويُصح موظفو الأمم المتحدة في نيبال بتوخي الحرص البالغ. فقد ارتفعت معدلات الجريمة، ولا سيما في كاتماندو. كما شهدت منطقة تيراي تصاعداً في حدة التوترات التي شملت أحداثاً عنف طائفي.

وظلت الحالة الأمنية غير مستقرة في جميع مقاطعات تيراي حيث تنعدم الكفاءة في عمليات إنفاذ القانون وحيث توجد عناصر إجرامية إلى جانب عناصر يمكن أن تُفسد عملية السلام. ومن المنتظر أن تزداد التوترات في جميع أنحاء البلد مع اقتراب انتخابات الجمعية التأسيسية.

٤٤ - ويشهد البلد إضرابات ومظاهرات احتجاج بصفة منتظمة. ورغم عدم تعرض موظفي الأمم المتحدة للاستهداف بشكل مباشر في أي من أعمال الاحتجاج أو المظاهرات، فقد تعذر عليهم في بعض الأحيان أداء واجباتهم بسبب الحواجز التي تُنصب على الطرق في كثير من المناطق. وقد ظل قسم السلامة والأمن التابع للبعثة يعاني من نقص في الموظفين حتى نهاية هذه الفترة تقريبا، غير أنه لا يزال يتلقى دعما جيدا من موظفي إدارة السلامة والأمن في كاتماندو.

حاء - الإدارة واللوجستيات

٤٥ - أحرز تقدم في إنشاء الهياكل الأساسية للدعم الإداري واللوجستي للبعثة، مما أدى إلى زيادة قدرة الإدارة فيما يتعلق بدعم مراقبي الأسلحة، ومستشاري شؤون الانتخابات، وغيرهم من العناصر الفنية الموجودة في المناطق. وفي أعقاب تلقي المخصصات المالية للبعثة في مطلع شهر نيسان/أبريل، قامت البعثة بإرساء عمليات المالية والشراء المستقلة الخاصة بها.

٤٦ - وقد تبرعت حكومة الهند بـ ٨٢ مركبة مدفوعة بالعجلات الأربع، وحافلات، وشاحنات بيك أب، و ٢٠ مولدا كهربائيا وخمس عربات إسعاف، لحكومة نيبال كي تعيرها للبعثة. ومن بين هذه التبرعات، وردت حتى الآن جميع العربات العامة الغرض، وكذلك المولدات الكهربائية؛ وما زال من المنتظر تسليم عربات الإسعاف الخمس. وقد وفر هذا التبرع السخي من الهند الدعم الحيوي اللازم للجهود التي تبذلها البعثة من أجل الإسراع بعملية انتشارها. وقد تم الآن إنشاء مقر البعثة في مركز بيراندرا الدولي للمؤتمرات، بينما يجري العمل على إنشاء المكاتب الإقليمية الخمسة في بيراتناغار، وبوخاري، وكاتماندو، ونيبالغونج، وضانغضي. وقد تلقت البعثة المجموعة الكاملة من معدات الطيران الخاصة بها، التي تتألف من أربع طائرات هليكوبتر وطائرة واحدة ثابتة الجناحين.

٤٧ - وتنتظر البعثة تسليم نحو ٩٨ سيارة ركوب إضافية، منها ٦٨ سيارة طلبت من خلال أحد عقود منظومة الأمم المتحدة ومن المقرر أن تصل البعثة بحلول ١٥ تموز/يوليه. ومع وصول هذه الأصناف واستلام نحو ٣٠٠ طن من المعدات من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، بإيطاليا، تكون البعثة قد قطعت شوطا بعيدا في تأمين قدرتها التشغيلية الكاملة، بما في ذلك القدرة على دعم عملية إيفاد مستشاري الانتخابات في شهر تموز/يوليه إلى ٢٨ مقاطعة في أنحاء نيبال، إلى جانب المكاتب الإقليمية الخمسة.

خامسا - حقوق الإنسان

٤٨ - ما زالت حالة حقوق الإنسان عموما تبعث على القلق، وتتصل الشواغل الرئيسية في هذا الصدد بعدم كفاية الأمن العام والعجز في عملية إنفاذ القانون، وبالقضايا المعلقة المتصلة بالتمييز في مجال التمثيل والمشاركة في العملية السياسية. وقد أثرت الإضرابات المتكررة التي تنظمها طائفة مختلفة من الجماعات، ولا سيما في منطقة تيراي، على حرية الحركة، إذ شاب العنف بعض مظاهرات الاحتجاج. وقد تفاوتت ردود الشرطة على هذه الأمور ما بين السلبية واللجوء إلى القوة المفرطة. واتخذت قوات الأمن خطوات نحو اعتقال ما يزيد على ٣٠ من أفراد الجماعات المسلحة في المنطقتين الوسطى والشرقية من تيراي، غير أن المحاكم قد طعنت في شرعية بعض هذه الاعتقالات. وتواصلت عمليات الاختطاف والقتل التي ترتكبها تلك الجماعات. ففي حزيران/يونيه، نشرت مفوضية حقوق الإنسان تقريرا عن الإساءات التي ترتكبها رابطة الشباب الشيوعي منذ ظهورها من جديد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بما في ذلك قيامها بـ "أنشطة لإنفاذ القانون" تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان. وأشار في التقرير إلى أن عمليات الاختطاف التي ترتكبها الرابطة قد ازدادت في الأسابيع الأخيرة. ولا يزال أحد أعضاء منتدى حقوق شعب الماديستي مفقودا من اختطافه في كاتماندو في ١٥ حزيران/يونيه؛ ولم تتمكن المفوضية من تأكيد هوية المسؤول عن اختطافه.

٤٩ - وقد طرأت تطورات هامة فيما يتصل بقضية المساءلة، وهي تطورات يمكن أن تحدث تأثيرا إيجابيا على الحد من حالات الإفلات من العقاب، إذا نُفذت على النحو السليم وفقا للمعايير الدولية. وتشمل هذه التطورات مشروع قانون معروضا على البرلمان المؤقت يقضي بتجريم عمليات الاختفاء القسري. وأعلنت الحكومة أيضا عن تشكيل لجنة للتقصي في ٢٨ حزيران/يونيه من أجل التحقيق في عمليات الاختفاء المرتبطة بالصراع، ولكن الشكوك أخذت بالفعل تحيط بمصداقية اللجنة بسبب الطريقة التي أنشئت بها. وشكلت وزارة السلام والتعمير فرقة عمل لصياغة تشريع يرمي إلى إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة. ووفقا لما أفادت به الوزارة، سيعلن عن هذا المشروع بمجرد وضع اللمسات الأخيرة عليه من أجل إجراء مشاورات اللازمة بشأنه. وعلى الرغم من ذلك، فقد أثارت مفوضية حقوق الإنسان عددا من الشواغل الهامة التي يلزم معالجتها فيما يتعلق بهذه التدابير، إذا كان لها أن تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، ما زالت العقوبات تعرقل المحاولات التي تبذلها المنظمات غير الحكومية، ويذلل الضحايا وأقرباؤهم من أجل دفع الشرطة إلى التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

٥٠ - وواصلت مفوضية حقوق الإنسان سلسلة حلقات العمل التي تنظمها في المقاطعات في أنحاء البلد من أجل الجمع بين أفراد المجتمع المدني والشرطة والأحزاب السياسية والسلطات المحلية لمناقشة المسائل المتصلة بحقوق الإنسان وعملية السلام. وقد ركزت بعض حلقات العمل هذه بصفة خاصة على مسألة التمييز وحضرها خبراء من الأمم المتحدة متخصصون في مجالات العنصرية والتمييز والشعوب الأصلية، قاموا بزيارة نيبال خلال الأسبوع الأخير من شهر نيسان/أبريل. وقد أكد هؤلاء الخبراء بصفة خاصة أهمية التمثيل والمشاركة في العملية السياسية. وقد سلطت حلقات العمل هذه الضوء بصفة متكررة على ضرورة بناء الثقة وإرساء الحوار على الصعيد المحلي من أجل تهيئة الظروف المواتية لإنجاح عملية السلام والعملية الانتخابية.

سادسا - التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

٥١ - منذ تقديم تقريره السابق، أجرت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري مناقشات بشأن الجهود المشتركة المبذولة لدعم عملية السلام. ويتمثل العنصر الرئيسي للجهود التنسيق التي بُذلت حتى الآن في تقديم الدعم المستمر للفريق القطري في إعادة توجيه برامجه لعام ٢٠٠٧ في ضوء الإطار الاستراتيجي المشترك لدعم عملية السلام الذي أُنقِص عليه في نيسان/أبريل. وفي حين بدأت البعثة عددا من المشاورات مع مكتب المنسق المقيم ومع الفريق القطري من أجل توفير الإرشاد اللازم لعملية إعادة التوجيه، قام مكتب المجموعة الإنمائية والبرنامج الإنمائي ومكتب تنسيق المساعدة الإنسانية بإيفاد بعثة مشتركة لاستعراض السبل الكفيلة بالنهوض بتنسيق عمليات الإنعاش. وبناء على توصية من تلك البعثة، وبالتشاور مع ممثلي الخاص، سيجري تعزيز آليات التنسيق الداخلية التابعة للفريق القطري كي تشارك بصورة أفضل مع وحدة التنسيق التابعة للبعثة في دعم المسؤولية المنوطة بممثلي الخاص فيما يتعلق بتنسيق المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة لعملية السلام.

٥٢ - وتقوم وكالات الفريق القطري المعنية بتوجيه من البعثة بتقديم الدعم لعملية التحقق التي تجري في مواقع التجميع. وقد بدأت هذه الوكالات المشاورات اللازمة بشأن النهوض بالرعاية الصحية التي توفر لتلك المواقع وما حولها، ودعم إجراءات تسريح الماووين نتيجة لعملية التحقق. وبالتوازي مع هذه الأنشطة، تواصل البعثة التعامل مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى في محاولة لدعم الفهم المتبادل لعملية السلام وتعزيز الدعم الخارجي المقدم لها.

٥٣ - وفي إطار النهوض بالجهود المبذولة للتنسيق بين الأمم المتحدة والجهات المانحة تحت قيادة البعثة، تلقى صندوق السلام من أجل نيبال التابع للأمم المتحدة منذ تقديم تقريره

السابق تبرعات تكميلية وتعهدات بتقديم تبرعات تصل بإجمالي المبلغ إلى نحو ٣,٨ ملايين دولار. وبالإضافة إلى المشروع الأول الذي اعتمد في نيسان/أبريل ويجري حاليا العمل فيه دعما للأنشطة المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام وبالأجهزة المتفجرة المرتجلة، التي ورد وصفها في الفقرة ٢٣ أعلاه، تم اعتماد مشاريع إضافية بشأن دعم عملية التحقق من بيانات المقاتلين الماويين وتوفير التدريب للجيش النيبالي في مجال إزالة الألغام. وأود أن أقدم الشكر للدول الأعضاء التي ساهمت في هذا الصندوق.

سابعاً - ملاحظات

٥٤ - ما زلت على وجه العموم متفائلاً بأن تحقق عملية السلام في نيبال الهدف المنشود منها وتتيح لشعبها المستقبل الذي يستحقه وينعم فيه بالسلام والاستقرار والرخاء. ولكن من الواضح أن المشهد السياسي الوطني قد ازداد تعقيدا وصعوبة في الأشهر القليلة الماضية. وسيلزم تجديد الجهود المبذولة وتوسيع نطاقها للحفاظ على نجاح المسار الذي تسير فيه عملية السلام. وقد حققت الأحزاب وشعب نيبال الكثير الذي لا يمكن لهما معه سوى الاستمرار في عملية السلام والنجاح في تحقيق غايتها المرجوة. فالأمر أخطر ولا يمكن السماح للتراجع أو للخلافات المتعلقة بمسائل ثانوية بالتهديد بحرمان شعب نيبال من تحقيق رغبته الصادقة في السلام المستدام.

٥٥ - وكان لتأجيل الانتخابات أثره على اختبار وحدة الأحزاب الثمانية ومستوى الثقة فيما بينها. ويمكن أن يؤدي الإخفاق في كفالة عقد انتخابات لها مصداقيتها في خلال فترة واقعية ومدروسة إلى عواقب أشد خطرا بكثير على وحدة الأحزاب الثمانية المذكورة وقدرتها على العمل وأداء وظائفها بصورة متضافرة ضمن الائتلاف القائم.

٥٦ - وقد نبهت بعثة الأمم المتحدة في نيبال، وستظل تنبه، إلى وجود قدر كبير من العمل الذي يلزم القيام به من أجل تحقيق الهدف المتمثل في عقد انتخابات الجمعية التأسيسية في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، حسب ما قرره الحكومة المؤقتة رسميا الآن. فالأمر لن يقتصر على ضرورة التعهد بالتزامات إضافية، وإنما سيكون من الضروري أيضا للأطراف في عملية السلام أن تحسّن سجلها الخاص بتنفيذ الالتزامات التي قطعتها بالفعل. وأفاد ممثلي الخاص بأنه ينبغي أن يكون قد تم بحلول نهاية حزيران/يونيه أو بعد ذلك بقليل معالجة القضايا السياسية والأمنية التي تعرقل هذه العملية وما يتصل بها من مسائل تشريعية وتقنية ولوجستية. وكما جاء في فروع هذا التقرير السابقة، فقد تم اتخاذ عدد من الخطوات الهامة في هذا الاتجاه منذ أواخر أيار/مايو، وهو ما أحده أمرا مشجعاً. ومن الضروري المحافظة على هذا الزخم وزيادة سرعته. ومن بين المسائل الرئيسية في هذا الصدد الأوضاع السائدة في مواقع التجميع

الماوية؛ والأمن العام؛ ومظالم الماديسي والجناحاتي والفئات الأخرى الناقصة التمثيل، والتوجه السياسي فيما بعد الانتخابات، بما في ذلك مستقبل القطاع الأمني.

٥٧ - ولا يمكن المبالغة في تقدير أهمية عملية التحول الديمقراطي الواسعة النطاق التي تجتازها نيبال الآن. ويتمثل العنصر المحوري لهذه العملية في النجاح في عقد انتخابات الجمعية التأسيسية على نحو يلي طموحات أغلبية الشعب النيبالي. وخلال الأشهر المقبلة الحاسمة، التي يتعامل فيها هذا البلد مع التحديات التنفيذية والسياسية المتنوعة التي تواجهه، ستواصل الأمم المتحدة والبعثة وقوفهما إلى جانب شعب نيبال وأحزابهما، في سعيهما لإنجاح عملية الانتقال السياسي التاريخية. وفي نيتي أن أكفل اتخاذ البعثة ومنظومة الأمم المتحدة عموماً ما يلزم لتقديم أقصى قدر من المساعدة لهذه العملية في الوقت المطلوب.

٥٨ - وفي الختام، أود أن أعرب لمجلس الأمن وللدول الأعضاء الأخرى عن صادق تقديري للدعم المستمر الذي يقدم لنيبال. كما أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، إيان مارتن، ول موظفيه والمنظمات المشاركة لهم في نيبال، على ما يبذلونه من جهود متفانية.